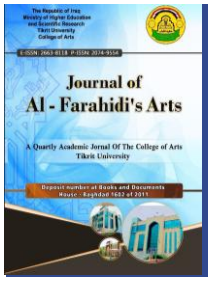

Tikrit University | جامعة تكريت
مجلة آداب الفراهيدي
Journal of Al-Farahidi's Arts

Political Conflicts and Their Negative Effects on Economic Life in Iraq and The Islamic East Until The End of The Umayyad Era (132 AH / 749 AD)

Asst. Lecturer. Jaafar Ibrahim Dawood
Department of History, College of Arts, Tikrit University
Salahuddin, Iraq

الصراعات السياسية واثارها السلبية على الحياة الاقتصادية في العراق والمشرق الإسلامي حتى نهاية العصر الاموي (١٣٢ هـ / ٧٤٩ م)

م. م. جعفر إبراهيم داوود
قسم التاريخ، كليه الآداب، جامعة تكريت
صلاح الدين، العراق

SUBMISSION التقديم	ACCEPTED القبول	E-PUBLISHED النشر الإلكتروني
10/08/2024	17/10/2024	30/12/2024

P-ISSN: 2074-9554 | E-ISSN: 2663-8118 https://doi.org/10.25130/jaa.9th.1.19 Conference (9th) No (1) September (2024) P (234-244)

ABSTRACT

When an opposition movement or revolution appears in Iraq, the Islamic East is also directly affected by these events. Therefore, we see that the political conflicts that occurred at the end of the Rashidun era and during the Umayyad Caliphate left their shadow on the economic aspect in both Iraq and the Islamic East. All economic sectors were negatively affected, and this situation was reflected in public life in both regions. There was a decrease in the revenues of the treasury, and money began to be spent to suppress the revolutions that occurred here and there, especially during the Umayyad Caliphate.

KEYWORDS

Iraq, Islamic East, Economic Life, Political Conflicts, Umayyad Era, Rashidun Era

الملخص

عندما تظهر حركة معارضة او ثورة من الثورات في العراق فأن المشرق الاسلامي ايضاً يتأثر مباشرة بهذه الاحداث، لذا نرى ان الصراعات السياسية التي حدثت في نهاية العصر الراشدي وخلال الخلافة الاموية تركت بضلالها على الناحية الاقتصادية في كل من العراق والمشرق الاسلامي، فتأثرت كل القطاعات الاقتصادية تأثيراً سلبياً وانعكس هذا الوضع على الحياة العامة في كلا المنطقتين فحدث انخفاض في واردات بيت المال وبدأت تنفق الاموال لإخماد الثورات التي كانت تحدث هنا وهناك خصوصاً خلال الخلافة الاموية.

الكلمات المفتاحية

العراق، المشرق الإسلامي، الحياة الاقتصادية، الصراعات السياسية، العصر الاموي، العصر الراشدي

Copyright and License: This is an Open-Access Article distributed under A Creative Commons Attribution 4.0 License, which allows free use, distribution, and reproduction in any medium provided the original work is properly cited.

المقدمة:

الحمد لله رب العالمين وأفضل الصلاة واتم التسليم على سيدنا محمد خاتم الانبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين.

أما بعد:

ان تاريخ العراق منذ النصف الثاني من العصر الراشدي وخلال عصر الخلافة الأموية تاريخ حافل بالأحداث والتطورات السياسية والدينية والاجتماعية والاقتصادية، فقد اكتسب العراق مركزاً رئيسياً بالنسبة لتلك الاحداث وكان المسرح الحقيقي للتاريخ الاسلامي في تلك الفترة، فضلاً عن المشرق الاسلامي مرتبط ارتباطاً مباشراً مع العراق فالمشرق الاسلامي كانت ولاياته تابعة من الناحية الادارية بعد الفتح الاسلامي اما الى البصرة او الى الكوفة.

لذلك عندما تظهر حركة معارضة او ثورة من الثورات في العراق فأن المشرق الاسلامي ايضاً يتأثر مباشرة بهذه الاحداث، لذا نرى ان الصراعات السياسية التي حدثت في نهاية العصر الراشدي وخلال الخلافة الاموية تركت بضلالها على الناحية الاقتصادية في كل من العراق والمشرق الاسلامي، فتأثرت كل القطاعات الاقتصادية تأثيراً سلبياً وانعكس هذا الوضع على الحياة العامة في كلا المنطقتين فحدث انخفاض في واردات بيت المال وبدأت تنفق الاموال لإخماد الثورات التي كانت تحدث هنا وهناك خصوصاً خلال الخلافة الاموية.

ومن هذا المنطلق تكمن اهمية اختيار هذا الموضوع في البحث لإبراز تأثير تلك الصراعات على الجوانب الاقتصادية ولدور العامل الاقتصادي في قوة او ضعف أي بلد من البلدان.

وفضلا عما تقدم فان موضوع البحث يعد مكملاً لما قام به الباحثين والمؤرخين الذين سبقونا في كتاباتهم، وتضمن البحث عرضا لمسرح الاحداث وتأثيرها على الناحية الاقتصادية، فقد جاءت هذه الدراسة لتغطية الموضوع من جميع جوانبه وأبعاده.

ومن اجل تحقيق هذا الهدف وتطبيقاً للمنهج العلمي فقد قسمت البحث الى مبحثين، فشمل المبحث الاول: الاضطرابات السياسية في العصر الراشدي وأثرها على الجانب الاقتصادي.

أما المبحث الثاني فتضمن الاضطرابات السياسية في العصر الاموي وأثرها على الجانب الاقتصادي، وانهيت البحث بأهم النتائج التي توصل اليها الباحث.

المبحث الاول: الاضطرابات السياسية في العصر الراشدي و أثرها على الجانب الاقتصادي:

خلافة ابو بكر الصديق (رضي الله عنه) (١١-١٣هـ/٦٣٢-٦٣٤م):

بعد وفاة رسول الله (صلى الله عليه وسلم) تم الاتفاق بين الصحابة من الانصار والمهاجرين حول بيعة ابو بكر الصديق (رضي الله عنه) لاتخاذه خليفة للمسلمين وهذا ما تم بالفعل تحت سقيفة بني ساعده في ربيع الاول سنة (١١هـ/٦٣٢م) (ابن هشام، ١٤١١هـ، ٧٧/٦؛ ابن قتيبة، بلات، ص١٧٠).

وبعد ان أصبح ابي بكر الصديق (رضي الله عنه) خليفة للمسلمين وعلى أثر وفاة رسول (صلى الله عليه وسلم) واجهته أخطر مشكلة وهي ارتداد بعض القبائل العربية عن الدين الاسلامي وامتناعهم عن اداء الزكاة (البخاري، ٥٠٧/٢؛ الذهبي، ١٩٨٧م، ٢٧/٣).

وقد ترتب على حروب الردة عدة نتائج منها:

١. هددت امداد بيت مال المسلمين من مورد الزكاة.

٢. ومن جهة اخرى كلفة خزينة المسلمين اموالاً طائلة لأمداد هذه الحروب.

بالمؤونة والسلاح.

٣. فضلا عن هذه الحروب قد حصدت ارواح المئات من الشهداء الذين تركوا ولا شك اسراً وارامل أصبح الخليفة مسؤولاً على معاشهم ومصادر رزقهم (الباروني، ٢٠٠٢م، ص٣٣٤).

٤. واهم تأثير تركته حروب الردة هو تأخير حركة الفتوحات الاسلامية على جبهة العراق والشام.

مما سبق يتبين أثر هذه الحروب السلبي على مصادر تمويل بيت المال في مركز الخلافة الاسلامية ومن ثم تأثيره على باقي حواضر الجزيرة العربية التي كانت باقية على الإسلام.

خلافة عمر بن الخطاب (ﷺ) (١٣- ٢٣هـ/٦٣٤- ٦٤٣م):

في خلافة عمر بن الخطاب (ﷺ) انتعش اقتصاد الدولة العربية الاسلامية بسبب استقرار الاوضاع السياسية نتيجة للسياسة الحكيمة التي اتبعها فاروق الاسلام (ﷺ)، اذ استغنى الناس عن عطاء الدولة وعن الزكاة المفروضة، اذ أرسل الصحابي معاذ بن جبل (ﷺ) زكاة اليمن فردها عمر بن الخطاب (ﷺ) عدة مرات حتى قال له معاذ انه لم يجد من يقبلها في اليمن نظراً لاستغناء الناس (ابن سلام،١٩٨٨م، ص٧١٠؛ المتقي، ١٩٩٨، ٢٣٢/٦).

يبدو ان سبب استغناء الناس هو للارتقاء المعاشي للمسلمين وعدم وجود فقراء ممن يستحق الزكاة بسبب تلك السياسة آنفة الذكر.

الخليفة عثمان بن عفان (ﷺ) (٢٣- ٣٥هـ/٦٤٣- ٦٥٥م):

في نهاية خلافة عثمان بن عفان (ﷺ) (٣٥هـ/٦٥٥م) شهدت أعتى فتنة في التاريخ الاسلامي والتي اودت بحياته (ﷺ) وترتب على هذه الفتنة اثار سلبية على الجوانب المالية

من هذه الاثار:

١. **نهب جزء من الاموال العامة من بيت المال:** بعد احتدام شدة الفتنة ومحاصرة الخليفة الراشد عثمان بن عفان (ﷺ) تعرض بيت المال الى النهب من قبل بعض الغوغاء وعبيد المدينة المنورة اثناء الفتنة واستولوا على الاموال التي كانت مودعة فيه، وقالت ام المؤمنين عائشة (رضي الله عنها) عن ذلك: (ان الغوغاء من اهل الامصار واهل المياه وعبيد اهل المدينة اجتمعوا على هذا الرجل المقتول بالأمس فبادروا بالعدوان فسفكوا الدم الحرام واستحلوا البلد الحرام واخذوا المال الحرام ...) (ابن الجوزي، ١٣٥٨هـ، ٧٩/٥؛ ابن الاثير، ١٤١٥هـ، ١٠١/٣؛ النويري، ٢٠٠٤م، ١٨/٢٠).

من ذلك يتضح ان نهب الاموال من بيت مال المسلمين في المدينة قد أثر على تمويل الامصار العربية من مستحقاتها المالية ومن هذه الامصار العراق لان غالباً ما كانت هذه الاموال تذهب من بيت المال المركزي وهو في المدينة المنورة ومن ثم الى بقية الامصار ليتم توزيع هذه الاموال على مستحقيها.

٢. **ايضاً من آثار الفتنة في عهد الخليفة عثمان بن عفان (ﷺ) اهتزاز ثقة اصحاب الصدقات بولاتهم:** عكست الفتنة اثارها السلبية على اصحاب الصدقات انفسهم، فبعد ان كانوا يؤدون صدقات اموالهم لبيت مال المسلمين طواعية، اختلفوا في الفتنة وبعدها هل يؤدونها الى بيت المال او يقومون بتوزيعها بأنفسهم على مصارفها مستندين في ذلك الى ان بعض الامراء والولاة لا يضعونها في مواضعها، فعن ذلك قال ابن سيرين: (كانت الصدقة ترفع او قال تدفع الى النبي (ﷺ) او من امر به والى ابي بكر او من امر به والى عمر او من امر به والى عثمان او من امر به فلما قتل عثمان اختلفوا فكان منهم من يدفعها اليهم ومنهم من يقسمها وكان ممن يدفعها اليهم ابن عمر) (ابن سلام، ١٩٨٨م، ص٦٧٨-٦٧٩).

من هذه الرواية نستنتج كيف ان الفتنة اثرت على مشاعر الناس وانتابت نفوس بعض اصحاب الصدقات بعدم طواعيتهم في الاداء لبيت الاموال.

ومن جهة اخرى ونتيجة الفتنة ان اختلف الناس في حول دفع الاموال المترتبة عليهم واوجه انفاقها، فعن الربيع بن معبد: (انه سأل ابن عمر في الفتنة عن صدقة مال ايتام ايدفعها الى بني عم لهم محتاجين فقال لا ادفعها الى الولاة) (ابن سلام، ١٩٨٨م، ص٦٨٠).

ومن ذلك يبدو ان هنالك حدث خلاف حول مستحقات بيت المال ونتيجة لسوء الاحوال الاقتصادية بسبب الاضطراب السياسي آنذاك جعل بعض الناس يفكر بحلول انية للمشاكل الاقتصادية التي حلت بالعالم

الاسلامي نتيجة هذه الاوضاع المضطربة دون الرجوع الى سلطة الولاة والتي هي السلطة التشريعية للدولة الاسلامية وهذا ما أكد عليه ابن عمر بالرجوع الى الولاة.

وبسبب ما اشيع من ان بعض الولاة يسرفون ولا يرشدون الانفاق العام تولد الشك في نفوس بعض الناس وترددوا حول اداء الزكاة هل يؤدونها الى بيت المال او توزيعها مباشرةً الى مستحقيها ضماناً لسلامة ادائها باعتبارها احدى فرائض المسلمين وركن من اركان الاسلام، فعن سهل بن ابي صالح عن ابيه قال: (سألت سعد بن ابي وقاص وابا هريرة وابا سعيد الخدري وابن عمر فقلت ان هذا السلطان يصنع ما ترون افأدفع زكاتي إليهم قال: فقالوا كلهم ادفعها إليهم) (ابن سلام، ١٩٨٨م، ص٦٧٩).

اذاً اجماع الصحابة على اداء الزكاة لبيت المال هو ضرورة واجبة باتباع الاسس الصحيحة التي كان قد وضعها رسول الله (ﷺ) ومن بعده الخلفاء الراشدين (رضي الله عنهم).

خلافة علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) (٣٥هـ - ٤٠هـ/٦٥٥ - ٦٦٠م):

شهدت هذه الفترة اضطرابات وانقسامات عصفت بجسد الامة الاسلامية وقد وصف الخليفة علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) هذه الانقسامات التي اصابت الامة بقوله: (فتنة كالنار، كلما سعرت ازدادت واستنارت) (الاسدي، ١٣٩١هـ، ص١٠١؛ الطبري، بلات، ٣/٣).

فكانت وقعة الجمل التي حدثت بين طلحة والزبير (رضي الله عنهما) وعائشة (رضي الله عنها) من جهة والخليفة علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) من جهة اخرى سنة (٣٦هـ/٦٥٦م) والتي تم فيها رجحان كفة جيش الخليفة علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) (الطبري، بلا. ت،٣/٤٠؛ ابن خياط ،١٣٩٧هـ، ص١٨١).

وبعد وقعة الجمل، حدثت معركة صفين بين الخليفة علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) ومعاوية بن ابي سفيان (رضي الله عنه) في نفس السنة التي حدثت فيها وقعة الجمل ثم تجددت الحرب ثانية سنة (٣٧هـ) وانتهت بالتحكيم (الطبري، بلا. ت،٣/١٢٥).

وكان من نتائج هذا الصراع الذي نشب بين الصحابة (رضي الله عنهم) قد أثر تأثيراً سلبياً على مالية الدولة.

اذ طمع اهل الخراج في فارس وكرمان في كسر الخراج فكسر وامتنعت كل ناحية فيها واخرجوا عامل الخراج على فارس سهل بن حنيف، فاستشار الخليفة علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) الناس فقال له جارية بن قدامة: (الا أدلك يا امير المؤمنين على رجل صلب الرأي عالم بالسياسة كاف لما ولي قال: من هو قال: زياد فأمر علي ابن عباس (رضي الله عنه) ان يولي زياداً (الطبري، بلا. ت، ٣/١٥١؛ ابن الاثير، ١٤١٥هـ، ٣/٢٤٩)، وتنكرت خراسان للاتفاقيات التي عقدوها مع المسلمين وامتنعت عن دفع ما عليها من الأموال (النويري، ٢٠٠٤م، ٢٠/١١٢).

من ذلك يتضح ان بسبب الصراعات السياسية ظهر هذا الخلل الواضح في المواد الاقتصادية لبيت المال في المشرق الاسلامي.

استخدام المال العام في غير اوجهه الصحيحة:

ففي الخلاف الذي وقع بين الخليفة علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) ومعاوية بن ابي سفيان (رضي الله عنه) بشأن مطالبة الامير بدم الخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه) واتخاذ معاوية هذا الطلب كسبب من اسباب النزاع بينه وبين الخليفة علي بن ابي طالب (رضي الله عنه)، ادى هذا الخلاف الى اتخاذ معاوية المال العام وكان والياً على بلاد الشام وسيلة من الوسائل لتحقيق مطلبه، فكان ينفق منه على من يستجيب للانضمام اليه وبذلك أصبح المال العام ينفق على مصالح شخصية دون انفاقه على المصلحة العامة للرعية وتحول بعضه الى وسيلة لانتزاع السلطة (محمد، ١٩٨٦م، ص١٩٩).

فشاع بين الناس الاستخفاف بقدسية المال العام وامكان استخدامه كوسيلة لزيادة الاتباع وجذب الانصار، وقد ادى هذا الخلاف الذي اسفرت عنه الفتنة الى مناوشات وحروب بين الفريقين (الطبري، بلا. ت، ٣/١٢٥).

فبعد ان كان المال العام يوجه الى الفتوحات لنشر دعوة الاسلام وتحقيق النصر على الاعداء وحصول جند الاسلام على غنائم ينال بيت المال خمسها، ويؤول اليه ايرادات عامة من جزية وخراج البلاد المفتوحة ويدفع الزكاة من أسلم من اهلها، أصبح المال يوجه الى حروب طاحنة يقتل المسلمون فيها بعضهم بعضاً (محمد، ١٩٨٦م، ص١٩٩).

من ذلك يتضح ان هذه المشاكل قد اثرت على واردات بيت المال في الكوفة وبالتالي اثرت على الاعطيات التي كانت تدفع للناس أثر تلك الاحداث.

المبحث الثاني: الاضطرابات السياسية في العصر الاموي و أثرها على الجانب الاقتصادي:

موارد بيت المال تستخدم لإسكات المعارضة:

بعد عصر الخلفاء الراشدين اتخذت حركة الانفاق العام مسارات جديدة بهدف تثبيت سلطان الحكام وكف المعارضة عنهم، فعندما استشهد الخليفة علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) كان على رأس جيش العراق قيس بن سعد (قيس بن سعد بن عبادة بن دليم من بني ساعدة بن كعب بن الخزرج، يكنى ابا عبد الملك، وكان الخليفة علي بن ابي طالب (رضي الله عنه) قد ولاه مصر قثم عزله عنها فقدم قيس المدينة ثم لحق بعلي بالكوفة. ينظر: (الاسدي، ١٣٩١هـ، ٥٢/٦)، فاستخلف اهل العراق الحسن بن علي (عليه السلام) على الخلافة ثم خرج بالناس حتى نزل بالمدائن وبعث قيس بن سعد على مقدمة جيشه في اثنى عشر الفاً، واقبل معاوية في اهل الشام حتى نزل مسكن (مسكن: موضع على نهر دجيل عند دير الجاثليق. ينظر: الحموي، ١٩٧٧، ١٢٧/٥)، فبينما الحسن في المدائن اذ نادى مناد في العسكر الا ان قيس بن سعد قد قتل فانفروا فنفروا ونهبوا سرادق الحسن (عليه السلام) حتى نازعوه بساطاً كان تحته.

وعندما رأى الحسن تفرق الامر وخوفاً من الفتنة بعث الى معاوية يطلب الصلح فوافق معاوية وصالحه على ان يأخذ من بيت مال الكوفة خمسة الاف ألف (الطبري، بلا. ت، ١٦٥/٣؛ ابن الجوزي، ١٣٥٨هـ، ١٦٦/٥؛ ابن الاثير، ١٤١٥هـ، ٢٧٢/٣).

يبدوا من ذلك ان هذا المبلغ الذي اعطاه معاوية للحسن انما اريد به هو دعم معنوي للحسن (عليه السلام) وكتعويض لما اصابه من بعض الخسائر التي الحقت به من جهة واراد ايضاً ان يمتص زخم المعارضة من جهة الحسن من ناحية اخرى.

ولم تكن الاموال العامة تعطى للمعارضين فقط بل كانت تعطى لأقاربهم ايضاً فقد طلب هبيرة السكوني من معاوية ان يعفو عن ابن عمه حجر بن عدي الذي كان يناوئ حكم معاوية ولكن معاوية قتله وارسل معاوية الى ابن عمه يطلبه ليسترضيه ولكنه لم يأت معاوية، فلما كان الليل بعث معاوية اليه بمائة الف درهم وقال له: (ان امير المؤمنين لم يمنعه ان يشفعك في ابن عمك الا شفقة عليك وعلى اصحابك ان يعيدوا لكم حرباً اخرى، وان حجر بن عدي لو قد بقي خشيت ان يكلفك واصحابك الشخوص اليه، وان يكون ذلك من البلاء على المسلمين ما هو اعظم من قتل حجر) (الطبري، بلا. ت، ٢٣١/٣).

ان مما سبق يتضح حجم الاموال التي كانت تستخدم لإخماد المعارضة التي كانت تثار هنا وهناك وبالتالي قد اثقلت بيت المال بالتبعات المالية التي كانت تؤخذ منه لذات الغرض.

استخدام الاموال لتأليف قلوب الناس:

استخدم معاوية بن ابي سفيان الاموال من اجل تأليف قلوب الناس تجاه سلطة الخلافة، اذ وفد الاحنف بن قيس وجارية بن قدامة من بني ربيعة بن كعب، والجون بن قتادة العبشمي والحتات بن يزيد ابو منازل الى معاوية بن ابي سفيان فأعطى كل رجل منهم مائة ألف واعطى الحتات سبعين الفاً فلما كانوا في الطريق سأل بعضهم بعضاً فأخبروه بجوائزهم، فكان الحتات اخذ سبعين الفاً (الطبري، بلا. ت، ٢١١/٣ ؛ ابن عساكر، تاريخ دمشق، ٢٧٩/١٠).

من هذا يتضح ان سياسة معاوية كانت تهدف الى بذل كل الجهود من اجل بناء دولة بعيدة عن التوترات السياسية الداخلية حتى يوجه جهده الى الفتوحات الاسلامية، وكانت هذه الاموال التي انفقت ايضاً لها تأثير على إطراق ومدن الدولة الاموية ومنها العراق والمشرق الاسلامي.

إنفاق المال العام على قتال المعارضة:

بعد تولي الخليفة معاوية بن ابي سفيان الخلافة ظهر هناك العديد من حركات المعارضة للحكم الاموي منذ توليه الخلافة سنة (٤١هـ/٦٦١م) وما بعدها، وما ترتب عليها من احوال، اثرت تأثيراً سلبياً على مالية الدولة، ومن امثلة ذلك القتال الذي نشب في عهد معاوية بن ابي سفيان وبين الخوارج، وقد بلغ عدد المقاتلة في ديوان البصرة في اواخر خلافة معاوية ستين الفاً وقيل سبعين الفاً (ابن الاثير، ١٤١٥هـ، ٢١٧/٣).

اما عدد المقاتلة في ديوان الكوفة فقد بلغ ستين الفاً (البلاذري، ١٤٠٣م، ص ٣٤٥).

من ذلك يتضح ان هذه الاعداد الهائلة من المقاتلة تحتاج الى مبالغ طائلة من اجل ديمومتها واستمرارها بالفتوحات الاسلامية من جهة ومشاركتها في القضاء على حركات المعارضة التي كانت تحدث في بعض مناطق الدولة العربية الاسلامية ومنها العراق والمشرق الاسلامي من جهة اخرى.

وكانت تصرف ايضاً للمقاتلة المعونات في بعض المناسبات التي كان الناس يتكلفون فيها نفقات اضافية، كشهر رمضان والاعياد وفي اثناء الحملات العسكرية، وبخاصة تلك الحملات التي كانت تجرد لإخماد الثورات المناوئة للدولة.

ويذكر ان زياد بن ابيه كان يوزع معونة عيد الفطر خمسين درهماً لكل شخص ومثلها في عيد الاضحى، وامر يزيد بن معاوية ان يعطي المقاتلة الذين توجهوا الى اخماد ثورة المدينة اعطياتهم كاملة، وان يعان كل أمرئ منهم بمائة دينار (بطاينة، بلات، ١٣١/٢).

واضافة الى ما سبق كانت مالية الولاية تتحمل نفقات الموظفين والقضاة والفقهاء والقراء والائمة وامثالهم، وقد روي ان زياد بن ابيه كتب خمسمائة من مشيخة اهل البصرة في صحابته وفرض لهم ما بين الثلاثمائة الى الخمسمائة (الطبري، بلا. ت،١٩٩/٣)، واعطى لكل عامل من العمال ألف درهم ألف درهم وجعل لنفسه خمسة وعشرين ألف درهم (اليعقوبي، بلات، ٢٣٤/٢).

الاثار الاقتصادية لمخالفات الإدارة المالية:

من عوامل نجاح السياسة المالية لأي دولة ان تكون ادارتها رشيدة ويتم ذلك من خلال اختيار العاملين بالدولة على اساس الكفاءة، وفي العصر الاموي كان من اسباب هبوط مستوى الاداء المالي العام، اهتزاز سياسة عمالة الدولة، فكان على سبيل المثال لا يختار لبعض وظائف الدولة الاصلح والأكفأ وانما أقربهم مودة واشدهم حماساً لتأييد السلطة والسلطان، فتولى الخراج عمال غير اكفاء اساءوا الى بيت المال والممولين استجابة لرغبات الساسة وتعبيراً عن الولاء لهم، وفيما يلي نماذج من المخالفات في تعيينات عمالة الدولة:

أولاً: الاستجابة لطالبي الولاية:

قدم عبد الرحمن بن زياد وافداً على معاوية، فقال: (يا امير المؤمنين اما لنا حق، قال بلى، قال فماذا توليني، قال بالكوفة النعمان رشيد وهو رجل من اصحاب النبي وعبيد الله بن زياد على البصرة وخراسان وعبادة بن زياد على سجستان ولست ارى عملاً يشهك الا ان اشركك في عمل اخيك عبيد الله قال أشركني فأن عمله واسع يتحمل الشركة فولاه خراسان) (الطبري، بلا. ت، ٢٥٦/٣؛ ابن الجوزي، ١٣٥٨هـ، ٣٠٤/٥؛ ابن خلدون، ١٩٨٣م، ٢٢/٣).

وبهذا استجاب معاوية لطالبي الولاية، في حين ان في زمن النبي محمد (ﷺ) ان سأل الصحابي ابو ذر الغفاري (رضي الله عنه) النبي محمد (ﷺ) الامارة، فقال له (ﷺ): (انت ضعيف وهي امانة وهي يوم القيامة خزي وندامة الا من اخذها بحقها وأدى ما عليها فيها) (القشيري، بلا. ت، ١٤٥٧/٣؛ المتقي، ١٩٨٨م، ٨/٦).

من هذا يتبين ان ليس النزاعات او الصراعات السياسية لها تأثير على الناحية الاقتصادية للدولة بل ان الادارة هي العامل المؤثر الثاني بعد الصراعات السياسية وتنعكس على مالية الدولة سلباً او ايجاباً.

ثانياً: المناورات في تعيين عمال الخراج:

استعمل معاوية بن ابي سفيان عبد الله بن عمرو بن العاص على الكوفة فأتاه المغيرة بن شعبة فقال لمعاوية: استعملت عبد الله بن عمرو على الكوفة وعمراً عل مصر فتكون انت بين لحيي الاسد فعزل معاوية عبد الله بن عمرو واستعمل المغيرة بن شعبة على الكوفة، فدخل عمرو على معاوية فقال: استعملت المغيرة على الكوفة؟ فقال معاوية: نعم، فقال عمرو: اجعلته على الخراج، فقال معاوية نعم، قال عمرو: تستعمل المغيرة على الخراج فيفتال المال، فيذهب فلا يستطيع ان تتأخذ منه شيئاً استعمل على الخراج من يخافك ويهابك ويتقيك فعزل معاوية المغيرة على الخراج واستعمله على الصلاة (الطبري، بلا. ت، ١٦٩/٣).

نتج من ذلك ان هذه المناورات في تبديل في تبديل عمال الخراج ومنه خلال نص الرواية ان ربما بعض عمال الخراج لم يكونوا من ذوي الخبرة في ادارة اعمالهم مما يكون له اثراً سلبياً على ادارة اموال وموارد الدولة الاقتصادية وخاصة في الامصار الاسلامية ومنها العراق والمشرق الاسلامي.

الاضطراب السياسي في خلافة عبد الملك بن مروان و أثره الاقتصادي:

شهد العراق على ارضه العديد من الحروب الطاحنة قادها على ارضه التوابون ثم المختار الثقفي وحركة عبد الله بن الزبير وأخيه مصعب، فضلا عن الخوارج الذين نقلوا المعارك من منطقة الى اخرى من ارض العراق ومما لا شك ان هذه الحروب كانت قد اضرت بقدرات البلاد الاقتصادية، وهي على اية حال لم تنته، ففي عام (٧٣هـ/٦٩٢م) وجه الحجاج المهلب بن ابي صفر (المهلب بن ابي صفرة العتكي، واسم بن ابي صفرة ظالم بن سراق ويكنى المهلب ابا سعيد، أدرك عمر بن الخطاب (ﷺ)، ولي خراسان في خلافة عبد الملك بن مروان، توفي سنة (٨٣هـ). ينظر: ابن سعد، ١٢٩/٧؛ ابن حبان، ١٩٧٥م، ٤٥٢/٥)، الى حرب الخوارج في فارس، وحشر الناس معه ولما تغلب المهلب على بلاد فارس كتب عبد الملك بن مروان الى الحجاج (ان دع بيد المهلب خراج جباية فارس فانه لا بد للجيش من قوة ولصاحب الجيش من معونة ودع له كورة فساودر ابجرد (ابجرد: تقع في ارض فارس. ينظر: العمري، بلا. ت، ص٧١)، وكورة اصطغر (اصطخر: وهي أقدم مدن فارس وأشهرها كان اول من انشأها اصطخر بن طهمورث ملك الفرس. ينظر: الحموي، ٢١١/١) (الطبري، بلا. ت، ٦٠١/٣؛ ابن الجوزي، ١٣٥٨هـ، ١٩٣/٦).

واضطر الحجاج في اثناء غارات شبيب الخارجي على الكوفة عامي (٧٦هـ/٦٩٥م) و(٧٧هـ/٦٩٦م) الى ان يكتب الى عبد الملك بن مروان ليمده بالجند من الشام ففعل، وصار جند الشام هؤلاء شركاء في فيء العراق، وصار عطاؤهم من بيت ماله (البلاذري، ١٤٠٣م، ٤٨٥/٢).

واستنزفت الحرب التي نشبت بين الاشعث والحجاج الكثير من الرجال والمال، واحرق الديوان، واخذ كل قوم ما يليهم من ارض الصوافي (البلاذري، ١٤٠٣م، ص٢٧٢).

من ذلك يتضح حجم الاثار التي خلفتها هذه الصراعات على الجوانب الاقتصادية في العراق والمشرق الاسلامي.

أهم الاثار التي تركتها الصراعات السياسية:

تدهور القطاع الزراعي:

نتيجة الحروب والصراعات السياسية اخذ بعض الفلاحين من اهل القرى يتركون قراهم الى المدن ولعل ذلك كان يحدث هرباً من معرة الجيوش التي كانت تمر بهم، وتخلصاً من المطالبات المالية التي كانت تقع على عاتقهم، وكانت البصرة وهي مركز تجاري أكثر المدن جذباً لهم واحتفالاً بهم وهناك كانوا يسلمون وتصبح ذمهم امام الدولة بريئة مالياً.

ويبدو ان أثر هذه الهجرة على الزراعة ثم على مالية الدولة لم يظهر اول الامر ولكن عمال الخراج كتبوا الى الحجاج في فترة لاحقة ان الخراج قد انكسر (الطبري، بلا. ت،٦٤٨/٣؛ ابن الاثير، ١٤١٥هـ، ٢٠٠/٤).

وهذا فضلاً عن ان نفقات الحروب واثارها، يفسر انخفاض خراج العراق في ولاية الحجاج الى ثمانية عشر مليون درهم لذلك قام الحجاج بتدارك الامر فوجه اهتمامه الى استصلاح الاراضي والعناية بالزراعة، وساعده على ذلك ان العراق اخذ يدخل منذ عام (٨٣هـ/٧٠٢م) مرحلة من الهدوء بعد حروب استنزفت كثيراً من طاقاته البشرية والاقتصادية استمرت قرابة عشرين عاماً لذلك قام الحجاج بعدة اصلاحات منها اعادت الفلاحين الذين كانوا قد تركوا اراضيهم وذهبوا الى مراكز المدن، فكتب الحجاج الى البصرة وغيرها من المدن، ان من كان له اصل في قرية فليخرج اليها (البلاذري، ١٤٠٣م، ٤٧٩/٢ ؛ الطبري، بلا. ت، ٦٤٨/٣؛ النويري، ٢٠٠٤م، ١٤٤/٢١).

وهناك جملة عوامل ادت الى تدهور القطاع الزراعي منها:

١. الاضطراب السياسي وفقدان الامن وخصوصاً في العراق والمشرق الاسلامي فأنعكس ذلك على مستوى الانتاجية الزراعية ويبدأ هذا الاضطراب مع مجيء يزيد بن معاوية ومعاوية الثاني ومروان بن الحكم.

٢. تركز الثروة في ايدي قليلة من سكان المنطقة، حيث كانت معظم التركيبة السكانية من الموالي (الصلابي، ٢٠٠٨م، ٢٦٧/١)، مما ترتب عليه ضعف حركة النقود داخل المنطقة، فضعفت حركة تبادل السلع، أي حدوث كساد اقتصادي.

٣. اعادة ضريبة النيروز والمهرجان التي بدأت مع عهد معاوية بن ابي سفيان (اليعقوبي، تاريخ اليعقوبي، ٢١٨/٢؛ ابن عبد البر، ١٤١٢هـ، ١٤٢٠/٣)، فأراد معاوية سحب مبالغها من غير المسلمين من الدهاقين المسؤولين عن الجباية، حتى لا يكونوا مراكز ثروة يحققون بها ضد الدولة العربية الاسلامية، لكن الدهاقنة والامراء المحلين اخذوا فيما بعد في ابتكار ضرائب اضافية عديدة ارهقت كاهل المزارعين بالإضافة الى ما صاحب تلك الضرائب من عنف في الجباية (الصلابي، ٢٠٠٨م، ٢٦٧/١).

٤. اخضاع المشاريع الزراعية للضغوط السياسية، فقد ادت الى محاربة الدولة لخصومها السياسيين الى تخرب او تحجيم الزراعية، فانعكس ذلك بنتائج سلبية على اقتصاد الدولة ككل، ومن صور ذلك ما حدث في عهد الحجاج من ان بثوق انبثقت على الارض المحيا من ارض البطائح فلم يعمل الحجاج بوصفه والي العراق على سد تلك البثوق مضارة لأهلها لاتهامهم بمساعدة ابن الاشعث في الخروج عليه، فغرقت اراضيهم الزراعية وتحولت الى موات.

٥. معاناة الدولة الاموية في بداية نشأتها من مجموعة من المهاجرين الذين قدموا الى اقليم العراق، وكانوا يعانون من البطالة حيث لم يكونوا مسجلين بالعطاء وليس لديهم اراضي يقومون بزراعتها فبدلاً من ان يقوموا في العمل بالمجال من المجالات الاخرى قامت فئة منهم بأحداث بثوق في نظام الرأي، فأدى ذلك الى تخريب المزارع واغراقها، فلما ولي زياد العراق قام بالقضاء على مثل تلك الاعمال (الخيرو، ١٣٩٨هـ، ص٨٦).

٦. حدوث مواجهة عسكرية بين المزارعين والمهاجرين من الارياف الى المدن من الموالي والدولة الاموية وذلك حينما حاول والي العراق الحجاج اعادتهم الى اراضيهم بالقوة واعادة فرض الجزية عليهم، وقد وافق ذلك خروج ابن الاشعث على الدولة فانضموا تحت لوائه (البلاذري، ١٤٠٣م، ص٧٨).

وقد واجه قرار الحجاج انتقادات كثيرة الا انه في سبيل توفير الايدي العاملة للزراعة وانقاذها مما يشهدها وتوفير الاموال للدولة لم يأبه بذلك، ولكن اعادة الفلاحين الى قراهم جميعاً وايقاف الهجرة لم يكن ممكناً، وستظل الهجرة نحو المدن مشكلة تهدد الزراعة، واما بخصوص ارض الصوافي التي اخذ كل قوم ما يليهم منها بعد احراق الديوان، فلم تذكر المصادر ان الحجاج خلصها ممن اخذها، ويبدوا ان ما فعله من رد الارض التي انتقلت الى ايدي المسلمين بهبات وغير ذلك الى ارض خراجية كان الاجراء الذي اتخذه حيال هذه القضية (البلاذري، ١٤٠٣م، ص٣٦١).

إصلاحات الحجاج المالية في قطاع الزراعة:

نتيجةً للأثار السلبية التي افرزتها الصراعات السياسية على الجانب الزراعي، دعت بالحجاج الى ان يتبع بعض الاجراءات من شأنها النهوض بالواقع الزراعي، ففي ارض السواد منع الحجاج من ذبح البقر لتكثر الحراثة والزراعة وفي ذلك قال الشاعر:

شكونا اليه خراب السواد فحرّم فينا لحوم البقر

(الاصبهاني، بلا. ت، ٤٠٩/١٦؛ ابن الجوزي، ١٣٥٨هـ، ٣١٠/٤)

وكان محمد بن القاسم الثقفي عامل الحجاج على السند بعث بألوف الجواميس، فجعل الحجاج بعضها في آجام كسكر (كسكر: هي قصبة واسط القصبة التي بين الكوفة والبصرة. ينظر: الحموي، ٤٦١/٤)، ولما قبض يزيد بن عبد الملك اموال بني المهلب على أثر ثورة يزيد بن المهلب عليه اصاب لهم اربعة الاف جاموسة بكور دجلة وكسكر، وشجع الاستيطان لاستصلاح الاراضين وعمارتها، فأتى بمجموعات من زط السند واصناف من بها من الامم معهم اهلوهم واولادهم وجواميسهم فأسكنهم بأسفل كسكر (البلاذري، ص١٧٢).

من خلال الاصلاحات الاقتصادية آنفة الذكر التي قام بها الحجاج يتضح لنا بوضوح حجم الاضرار التي اصابت القطاع الاقتصادي ومنها الزراعة والتي تعد المورد الاساس للدولة العربية الاسلامية آنذاك.

الخاتمة:

بعد الدراسة والبحث توصل الباحث الى عدد من النتائج كانت من أهمها:

١. شهد العصر الراشدي بعض الاحداث السياسية منها حروب الردة واستشهاد الخليفة عمر بن الخطاب (ﷺ)، وفتنة استشهاد الخليفة عثمان بن عفان (ﷺ)، وظهور الخوارج في خلافة علي بن ابي طالب (ﷺ)، ووقعتي الجمل وصفين ومن ثم استشهاد الخليفة علي بن ابي طالب (ﷺ)، كانت قد تركت اثار سلبية على الناحية الاقتصادية وبالتالي اثقلت بيت المال ببعض التبعات الاقتصادية.

٢. كذلك الحال بالنسبة للعصر الاموي، اذ شهد العديد من الاحداث ومنها ثورات المعارضة وتدخلاتها، من ضمنها ثورات الخوارج والثورات العلوية والتي كلفت الدولة الاموية كثيراً من الجهد في المال والارواح والتي هددت كيانها وزعزعت مقوماتها الاقتصادية والتي كانت أحد الاسباب المباشرة في سقوط الدولة الاموية.

٣. اصبحت الاموال التي تنفق في العصر الاموي في غير مما كان مخططاً لها فبدلاً من ان تنفق على الفتوحات الاسلامية بدأت تنفق على الجيوش التي تستخدم للقضاء على حركات المعارضة تارةً أو تستخدم لتأليف القلوب المعارضة تارةً اخرى، وبالتالي فان الاثار التي افرزتها هذه الحركات كانت قد تركت بصماتها السلبية على اوجه النشاط الاقتصادي.

٤. ان اول القطاعات الاقتصادية تأثراً من النزاعات السياسية هو القطاع الزراعي بسبب الاثار المباشرة التي تركتها هذه الثورات على الارض وما تسببه من تخريب للمزروعات من جهة وقلة واردات بيت المال من جهة اخرى.

٥. كان المشرق الاسلامي هو الاخر قد تأثر بهذه الاحداث السياسية فحدثت هنالك الكثير من فرق الخوارج في المشرق وخاصة في خراسان ونتيجة للأثار السلبية التي تركتها هذه الحركات على واقع ارض المعركة كان له الاثر الكبير في قلة واردات هذا الاقليم الحيوي من الدولة العربية الاسلامية بسبب الحركات والثورات انفة الذكر.

٦. خلاصة القول ان الصراعات السياسية كانت قد اثرت تأثيراً مباشراً على كل نواحي الحياة منها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وكل ذلك مرتبط ارتباطاً مباشراً بقوة الاقتصاد او ضعفه.

المصادر والمراجع:

ابن الأثير أبو الحسن علي بن أبي الكرام محمد بن محمد عبد الكريم الشيباني (ت ٦٣٠هـ/١٢٣٢م): الكامل في التاريخ، تحقيق: عبد الله القاضي، الطبعة الثانية، دار الكتب العلمية، (بيروت، ١٤١٥هـ).

الأسدي، سيف بن عمر (ت ٢٠٠هـ/٨١٥م): الفتنة وموقعة الجمل، تحقيق: أحمد راتب عرموش، دار النفائس، (بيروت، ١٣٩١هـ).

الأصبهاني، أبو الفرج (ت ٣٥٦هـ/٩٦٦م): أغاني تحقيق: علي مهنا وسمير جابر، دار الفكر، (لبنان، بلات).

البخاري، أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي (ت ٢٥٦هـ/٨٦٩م): صحيح البخاري، تحقيق: مصطفى ديب، دار ابن كثير، (بيروت، ١٩٨٧م).

البلاذري، أحمد بن يحيى بن جابر (ت ٢٧٩هـ/٨٩٢م): نسب أشرف (د، م)، فتوح البلدان، تحقيق: رضوان محمد رضوان، دار الكتب العلمية (بيروت ١٤٠٣م).

ابن الجوزي، أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد (ت ٥٩٧هـ/١٢٠٠م): المنتظم في تاريخ الملوك والنم، دار صدر، (بيروت ١٣٥٨هـ).

ابن حبان، أبو حاتم محمد البسطي (ت ٣٥٤هـ/٩٦٥م): الثقات، تحقيق: شرف الدين أحمد، دار الفكر، (بيروت ١٩٧٥م).

ابن حزم، أبو محمد علي بن سعيد (ت ٤٥٦هـ/١٠٦٣م): جامع السيرة (د، م).

ابن خياط أبو الخليفة عمر خليفة الأصفري (ت ٢٤٠هـ/٨٥٤م): تاريخ خليفة بن خياط، تحقيق: أكرم ضياء العمري، الطبعة الثانية، دار القلم، (دمشق ١٣٩٧هـ).

الذهبي، شمس الدين محمد بن أحمد بن عثمان (ت ٧٤٨هـ/١٣٤٧م): تاريخ الإسلام ووفيات المشاهير والإعلاميين، تحقيق: عمر عبد السلام تدمري، دار الكتاب العربي، (لبنان، ١٩٨٧م).

ابن سلام، أبو عبيد القاسم (ت ٢٢٤هـ/٨٣٨م): كتاب المال، تحقيق: خليل محمد حواس، دار الفكر، (بيروت ١٩٨٨م).

الطبري، أبو جعفر محمد بن جرير (ت ٣١٠هـ/٩٢٢م): تاريخ الطبري، دار الكتب العلمية، (بيروت، بلاط).

ابن عبد البر، يوسف بن عبد الله بن محمد (ت ٤٦٣هـ/١٠٧٠م): التناول في معرفة الصحابة، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، (بيروت ١٤١٢هـ).

العمري، شهاب الدين أحمد بن يحيى بن فضل الله (ت ٧٤٩هـ/١٣٤٨م): مسارات الرؤية في ممالك مصر (د، م).

ابن قتيبة، أبو محمد عبد الله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ/٨٨٩م): المعارف، تحقيق: ثروة عكاشة، دار المعارف (القاهرة، بلات).

المتقي، علاء الدين علي الهندي (ت ٩٧٥هـ/١٥٦٧م): كنز العمال في سنن العقول والعائل، تحقيق: محمود عمر الدمياطي، دار الكتب العلمية، (بيروت، ١٩٩٨).

مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري (ت ٢٦١هـ/٨٧٤م): صحيح مسلم، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء التراث العربي، (بيروت، بلات).

النويري، شهاب الدين أحمد بن عبد الوهاب (ت ٧٣٣هـ/١٣٣٢م): نهاية العرب في فنون الآداب، تحقيق: مفيد قمحية، دار الكتب العلمية، (بيروت ٢٠٠٤م).

ابن هشام أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري المعافري (ت ٢١٣هـ/٨٢٨م): السيرة النبوية لابن هشام، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، (بيروت ١٤١١هـ).

اليعقوبي، أحمد بن أبي يعقوب بن جعفر بن وهب وضاح (ت ٢٩٢هـ/٩٠٤م): تاريخ اليعقوبي، دار صادر، (بيروت: بلاط).

الباروني، عيسى أيوب: الرقابة المالية في عهد الرسول والخلفاء الراشدين، جمعية الدعوة الإسلامية العالمية، (طرابلس، ٢٠٠٢م). (م. ع).

البطاينة، محمد ضيف: الحياة الاقتصادية في صدر الإسلام، دار الفرقان، (الأردن، بلات).

الخيرو، رمزية عبد الوهاب: إدارة العراق في بداية الإسلام. الإسلام، دار الحرية، (بغداد، ١٣٩٨هـ).

الصلابي، علي محمد: الدولة الأموية: عوامل الازدهار وتداعيات الانهيار، الطبعة الثانية، دار المعرفة، (بيروت، ٢٠٠٨م). (م. ع).

محمد، قطب إبراهيم: السياسة المالية عند عثمان بن عفان، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (مصر، ١٩٨٦م).

Resources and References:

Ibn al-Athir Abu al-Hasan Ali ibn Abi al-Kiram Muhammad ibn Muhammad Abd al-Karim al-Shaybani (d. 630 AH/1232 AD): Al-Kamil fi al-Tarikh, edited by: Abdullah al-Qadi, second edition, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, (Beirut, 1415 AH).

Al-Asadi, Saif ibn Umar (d. 200 AH/815 AD): Al-Fitna and the Battle of the Camel, edited by: Ahmad Ratib Armoush, Dar al-Nafayes, (Beirut, 1391 AH).

Al-Isfahani, Abu al-Faraj (d. 356 AH/966 AD): Aghani, edited by: Ali Mahna and Samir Jaber, Dar al-Fikr, (Lebanon, Platt).

Al-Bukhari, Abu Abdullah Muhammad ibn Ismail al-Ja'fi (d. 256 AH/869 AD): Sahih al-Bukhari, edited by: Mustafa Deeb, Dar Ibn Kathir, (Beirut, 1987 AD).

Al-Baladhuri, Ahmad ibn Yahya ibn Jabir (d. 279 AH/892 AD): Genealogy of Ashraf (D, M), Futuh al-Buldan, edited by: Radwan Muhammad Radwan, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah (Beirut 1403 AD).

bn al-Jawzi, Abu al-Faraj Abd al-Rahman ibn Ali ibn Muhammad (d. 597 AH/1200 AD): Al-Muntazam fi Tarikh al-Muluk wa al-Nim, Dar Sadr, (Beirut 1358 AH).

Ibn Hibban, Abu Hatim Muhammad al-Basti (d. 354 AH/965 AD): Al-Thiqat, edited by: Sharaf al-Din Ahmad, Dar al-Fikr, (Beirut 1975 AD).

Ibn Hazm, Abu Muhammad Ali ibn Saeed (d. 456 AH/1063 AD): Jami' al-Sirah (D, M).

Ibn Khayyat Abu al-Khalifa Omar Khalifa al-Asfari (d. 240 AH/854 AD): History of Khalifa bin Khayyat, edited by: Akram Diaa al-Omari, second edition, Dar al-Qalam, (Damascus 1397 AH).

Al-Dhahabi, Shams al-Din Muhammad bin Ahmad bin Othman (d. 748 AH/1347 AD): History of Islam and the Deaths of Celebrities and Media Figures, edited by: Omar Abdul Salam Tadmuri, Dar al-Kitab al-Arabi, (Lebanon, 1987 AD).

Ibn Salam, Abu Ubaid al-Qasim (d. 224 AH/838 AD): The Book of Money, edited by: Khalil Muhammad Hawas, Dar al-Fikr, (Beirut 1988 AD).

Al-Tabari, Abu Jaafar Muhammad bin Jarir (d. 310 AH/922 AD): History of al-Tabari, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, (Beirut, Balat).

Ibn Abd al-Barr, Yusuf ibn Abdullah ibn Muhammad (d. 463 AH/1070 AD): Ta'al fi Ma'rifat al-Sahaba, edited by: Ali Muhammad al-Bajawi, Dar al-Jeel, (Beirut 1412 AH).

Al-Omari, Shihab al-Din Ahmad ibn Yahya ibn Fadl Allah (d. 749 AH/1348 AD): Paths of Vision in the Kingdoms of Egypt (no, no).

Ibn Qutaybah, Abu Muhammad Abdullah ibn Muslim (d. 276 AH/889 AD): Al-Ma'arif, edited by: Tharwat Okasha, Dar al-Ma'arif (Cairo, Plateau).

Al-Muttaqi, Ala' al-Din Ali al-Hindi (d. 975 AH/1567 AD): Kanz al-Ummal fi Sunan al-Uqul wa al-A'il, edited by: Mahmoud Omar al-Dimyati, Dar al-Kutub al-Ilmiyyah, (Beirut, 1998).

Muslim, Abu al-Husayn Muslim ibn al-Hajjaj al-Qushayri (d. 261 AH/874 CE): Sahih Muslim, edited by: Muhammad Fuad Abd al-Baqi, Dar Ihya al-Turath al-Arabi, (Beirut, Balat).

Al-Nuwayri, Shihab al-Din Ahmad ibn Abd al-Wahhab (d. 733 AH/1332 CE): Nihayat al-Arab fi Funun al-Adab, edited by: Mufid Qamhiyya, Dar al-Kutub al-Ilmiyya, (Beirut 2004 CE).

Ibn Hisham Abu Muhammad Abd al-Malik ibn Hisham ibn Ayyub al-Himyari al-Ma'afari (d. 213 AH/828 CE): The Biography of the Prophet by Ibn Hisham, edited by: Taha Abd al-Ra'uf Saad, Dar al-Jeel, (Beirut 1411 AH).

Al-Ya'qubi, Ahmad ibn Abi Ya'qub ibn Ja'far ibn Wahb Wadah (d. 292 AH/904 CE): Tarikh al-Ya'qubi, Dar Sadir, (Beirut: Balat).

Al-Baruni, Issa Ayoub: Financial Control in the Era of the Prophet and the Rightly Guided Caliphs, World Islamic Propagation Society, (Tripoli, 2002). (M.E.).

Al-Batayneh, Muhammad Daif: Economic Life in Early Islam, Dar Al-Furqan, (Jordan, Platt).

Al-Khairou, Ramzia Abdul-Wahhab: The Administration of Iraq in the Early Islamic Era. Islam, Dar Al-Hurriyah, (Baghdad, 1398 AH).

Al-Sallabi, Ali Muhammad: The Umayyad State: Factors of Prosperity and Consequences of Collapse, Second Edition, Dar Al-Ma'rifah, (Beirut, 2008). (M.E.).

Muhammad, Qutb Ibrahim: Financial Policy under Uthman ibn Affan, Egyptian General Book Authority, (Egypt, 1986).